مقدمة

منذ الأول من كانون الثاني 2009 دخلت الاتفاقية التي وقعتها الحكومة العراقية برئاسة السيد نوري المالكي مع الولايات المتحدة الأمريكية حيز التنفيذ والاعمال، والتي جاءت تحت عنوان "سحب القوات الأجنبية من العراق"، والتي عُول عليها العراق كما ظهر من مواقف السلطة العراقية، لتكون أداة لخروج العراق من وضعه القائم تحت الرقابة الدولية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلى دولة تمتلك قرارها من غير رقابة أو وصاية ..

وقد واجهت الاتفاقية تلك الكثير من الانتقادات والتشكيك في قدرتها على تحقيق الاغراض العراقية في السيادة والامن والحرية واستعادة الحقوق الوطنية التي ينتهكها الاحتلال الامريكي، سيما بعد خروج العراق جزئياً من الفصل السابع، كما حصل بموجب القرارات 1956، 1957، 1958 في 15 / 12 / 2010 عدا الحالة المتعلقة بالكويت ..

في هذا البحث سنعرض دراسة القيود التي فرضتها الامم المتحدة على العراق، بموجب قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع منذ عام 1990، كما سنحاول تحليل الاتفاقية موضوع البحث من حيث تأثيرها على سيادة العراق وأمنه .. وهل حققت الاتفاقية فعلاً ما يصبوا إليه العراق من استعادة الحقوق الوطنية ؟ أم لا وكيف ؟ هذا ما سنحاول الأجابة عنه في هذا البحث، وعليه ستكون دراستنا على الوجه الأتي :

المبحث الأول : ماهية الفصل السابع وإجراءاته وتأثيره .

منذ العام 1990 أخضع التعامل مع العراق على وفق احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن 661 في 6 آب عام 1990 في إطار العقوبات التي فرضت على العراق، أثر دخول القوات العراقية الكويت في 2 آب 1990 .

---

* كلية العلوم السياسية / قسم السياسة الدولية

العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية ((دراسة تحليلية))

الاستاذ الدكتور
فكرت نامق عبد الفتاح

وعلى الرغم من مرور أكثر من 20 عاماً على صدور القرار المذكور، شهد فيها العراق بشكل خاص والمنطقة العربية والعالم بشكل عام، الكثير من التغييرات الجوهرية في حجمها وطبيعتها ومضامينها، إلاّ إن التعامل مع العراق استمر بموجب أحكام الفصل السابع، رغم زوال المبررات القانونية الدولية على وجه التحديد التي صدر القرار على أساسها، أو هكذا يفترض أن يكون بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وتغيير النظام السياسي الذي تسبب في تلك الاحداث، ذلك إن القرارات في مجلس الأمن تحديداً وفي بقية أجهزة المنظمة، وتوصياتها عموماً لا تصدر على أساس مبادئ ميثاقها وقواعد القانون الدولي

وروحها فقط، وإنما على وفق اعتبارات سياسية أيضاً .. هذا إذا لم تكن الأخيرة هي الأساس في الواقع الدولي، وما الأولى سوى الغطاء القانوني لها لاضفاء المشروعية عليها[1].

ومع هذا، ليس هناك ما ينتقص من حق العراق الشرعي والمشروع في الطلب إلى مجلس الأمن وفق التعامل معه بموجب احكام الفصل السابع، خاصة وإنها تجاوزتها إلى ما بعد فرض الوصايا عليه .. وإن من عمل على فرض التعامل معه وفقاً لاحكام الفصل السابع، هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد أكثر طرفاً كانت له مصلحة واستفادة من هذا الوضع وما زالت، وهي الطرف الذي له القدرة الأكبر على وقف التعامل معه ثانياً، وهي ثالثاً الطرف المحتل للعراق الذي له مصالح كبيرة ومتنوعة، في أن يبقى العراق محكوماً من قبله في إطار قانوني دولي وفرته حتى الآن وإلى حين إحكام الفصل السابع وآلياته[2].

ومن نافلة القول، إن الفصل السابع من ميثاق الأمم يختص فيما يتخذ من الأعمال في حالات التهديد للسلم والاخلال به ووقوع عدوان .. فقد نصت المادة (39) من الميثاق على إن ((يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع التهديد للسلم أو إخلال به أو كان وقع عملاً من أعمال العدوان .. ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير، طبقاً لأحكامالمادتين (41 و 42) من الميثاق لحفظ الأمن أو إعادته إلى نصابه[3].

وبذا يتيح هذا الفصل لمجلس الأمن اتخاذ ما يراه (ضرورياً) من تدابير وإجراءات تنفيذية تحمل طابع المنع أو القمع، أو المنع والقمع معاً لمواجهة ما يعده من تلك الحالات، وهو الاختصاص الأكثر أهمية وفاعلية بين اختصاصات المجلس[4]. والأكثر خطورة أيضاً، إذ إن تقريره كانت الحالة تمثل تهديداً للسلم أو إخلالاً به، أو إنها تشكل عدواناً سواء في طبيعتها أو مضمونها أو حجمها، يخضع لسلطته التقديرية المطلقة، فليست هناك ضوابط يتقيد بها، أو مفاهيم متفق عليها ليلتزم بها، أو معايير محددة يعمل بموجبها/ وهو ما يعطي المجلس هامشاً كبيراً نسبياً لتفسير اختصاصاته وسلطاته تفسيراً مرناً، وهو ما يجعل المجلس جهازاً يتفاعل مع متغيرات سياسية أكثر مما هي مسائل قانونية[5].

"وتوصف التدابير التي تتخذ على وفق الفصل السابع بإنها إجراءات عقابية" .. عندما ينتقل المجلس من التوصية بدعوة الاطراف المتنازعة للاخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، حسب نص المادة 40 من الميثاق، إلى تقرير ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته (المادة 41 من الميثاق)، أو تقريره اتخاذ ما يلزم من الاعمال عن طريق القوات الجوية والبحرية والبرية، بما في ذلك اعمال المظاهرات والحصر وغيرها من العمليات لحفظ السلم والأمن الدولي، أو لاعادته إلى نصابه . (المادة 42 من الميثاق) .

لقد وُضع العراق تحت طائلة الفصل السابع مع دخول القوات العراقية إلى الكويت في 2 آب 1990 . حيث أقر مجلس الأمن وجود تهديد للأمن والسلم الدوليين، وطالب العراق بالانسحاب الفوري من الكويت، وإلا فأنه سيلجأ إلى تطبيق بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق، ولأن العراق لم يستجب في حينها لمطالب مجلس الأمن لجأ الأخير إلى اتخاذ تدابير الفصل السابع فبدأ بفرض عقوبات اقتصادية شاملة منع فيها الاستيراد من العراق أو التصدير له، فضلاً عن منع

---

[1] د. نبيل محمد سليم، العراق والفصل السابع واتفاق التعاون طويل الامد مع الولايات المتحدة الأمريكية، (مجلة) دراسات دولية، العدد 37 حزيران . تموز 2008، الصادرة عن مركز الدراسات الدولية . جامعة بغداد، ص1 .

[2] المصدر نفسه، ص2.

[3] أنظر نص المادة 39، والمادة 41 والمادة 42 من ميثاق الامم المتحدة .

[4] خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي (الموصل : مطبعة جامعة الموصل 1991)، ص221 .

[5] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ج1 (بغداد : مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1979)، ص183 . أنظر أيضاً : د.نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص2 .

دخول الأموال ودخول المستثمرين ومنع إقامة المشاريع الاقتصادية في العراق (القرار 661 لمجلس الأمن) واستمر المجلس في فرض العقوبات، فقد تم فرض حصار بحري على السفن الداخلة والخارجة وبعدها فرض حصار جوي على العراق[6].

ولم تتوقف العقوبات عند هذا الحد، فقد طلب مجلس الأمن من العراق تدمير جميع الأسلحة غير التقليدية والكيمياوية والبايولوجية والصواريخ، وما يتصل بها من منظومات ومكونات ومرافق، وكذلك عمد المجلس إلى تشكيل لجان للتفتيش عن تلك الأسلحة المحظورة، خشية أن يقوم العراق باستخدامها بما يهدد حالة السلم، كما تم منع بيع الاسلحة التقليدية واعتدتها اليه[7].

وفي عام 2003، وبالتحديد بعد الاحتلال الامريكي للعراق في 9 / 4 / 2003، اتجه مجلس الأمن نحو تخفيف العقوبات بشكل تدريجي .. ففي 22 مايس 2003 قرر مجلس الأمن ايقاف جميع تدابير الحظر الاقتصادي والمالي على العراق .. وعندها بدأت الاسواق العراقية بالاستيراد من الخارج وحصل انتعاش نسبي فيها ..

وفي اواسط عام 2004، تم وقف الحظر على الاسلحة التقليدية بالنظر لأهميتها بالنسبة للقوات العراقية والأمريكية، إلا ّ إن مجلس الأمن اعاد ارسال لجنة الامم المتحدة للرصد والتفتيش (انموفيك) . ولجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم تم حل تلك اللجان في 29 حزيران 2007[8].

ومن الجدير بالذكر، أنه جرى التعامل مع العراق منذ 6 آب 1990 تحت ذرائع مختلفة، سوغتها وسوقتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ ذلك الوقت، كي تمنح لنفسها شرعية غزو العراق واسقاط نظامه السياسي واحتلاله واستمرار وجودها فيه، وراحت تدفع بمسوغات عارية عن الصحة كما ثبت لاحقاً، منها حيازته لأسلحة الدمار الشامل، فمنذ وصول الرئيس الامريكي جورج ووكر بوش إلى سدة الرئاسة، برز الحديث صراحة عن رغبة أمريكية جادة للتدخل العسكري في العراق، والإطاحة بنظامه تحت ذريعة إمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل وسعيه الدؤوب لتطويرها، مما يجعله مصدراً خطراً للأمن القومي الأمريكي والإقليمي والدولي[9]. خاصة وإن العراق . حسب الزعم الامريكي . راح ومنذ عام 1998 (وهو تاريخ توقف انشطة المفتشين الدوليين) إلى استئناف انشطته التسليحية . مما يجسد انتهاكاً جسيماً لقرارات مجلس الأمن بهذا الصدد، وهذا ما دفع المسؤولين الامريكيين بالترويج لفكرة الحرب على العراق تحت ذريعة امتلاكه لتلك الاسلحة[10]. والتي ساقتها لاجل اقناع مجلس الأمن والضغط عليه، لاستصدار قرار يسمح لها بشن العدوان . وفعلاً فقد أذعن مجلس الأمن لذلك بإصدار القرار (1441) الذي فرض على العراق بعودة المفتشين الدوليين دون عوائق، وكان القرار بمثابة التمهيد لعمل عسكري ضده .

ومن جانبه، طالب الرئيس الامريكي جورج بوش (الابن) في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني 2003 المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم تجاه أسلحة الدمار الشامل العراقية كون "نظام صدام خطير ويزداد خطورة" على حد تعبيره[11].

كما تحدث مدير وكالة المخابرات المركزية آنذاك (جورج تينت)، عن وجود معلومات أمريكية تؤكد إن العراق حاول منذ عام 1999 لغاية عام 2001 شراء (500) طن من أوكسيد اليورانيوم من النيجر ودول أفريقية آخرى، إلاّ إن مساعديه اثبتوا

---

[6] مقالة بعنوان "العراق والفصل السابع" على الانترنيت . ص1 .

[7] المصدر نفسه.

[8] المصدر نفسه.

[9] التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001 . 2002 (الشارقة : دار الخليج للطباعة والنشر، 2002)، ص130 .

[10] كريستوفر شيد (وآخرون)، كذبات بوش الخمسة التي اخبرنا بها عن العراق، ط1، ترجمة محمد عيسى وسوسن كنعان (القاهرة : دار الكتاب العربي، 2004)، ص95 .

[11] نقلاً عن : بيتر وغالبريث، نهاية العراق، ترجمة أياد أحمد (بيروت : الدار العربية للعلوم، 2006)، ص119 .

بإن تلك المعلومات مشكوك في صحتها[12]. كما إن الواقع سرعان ما كذب كل تلك الاتهامات وفندها التي لم تصمد أمام الحقائق الموضوعية . فقبيل الحرب أعلن (هانز بليكس، رئيس لجنة المفتشين الدوليين التابعة للأمم المتحدة آنذاك) أنه "لاوجود لأدلة تدين العراق، ولا لدليل قاطع على وجود اسلحة محظورة أو أي أنشطة محرمة"[13]. وإلى ذات المعنى أكد (محمد البرادعي) المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية : "إنه لا يوجد ما يشير إلى استئناف الانشطة النووية أو أنشطة محظورة متصلة بالمجال النووي العراقي"[14].

وما لبث المسوغ الأول يثبت بطلانه، حتى سارعت الإدارة الأمريكية باستغلال أحداث 11 أيلول 2001، لتسوق من خلاله معلومة تعلن بها عن وجود صلة بين النظام العراقي السابق وتنظيم القاعدة، الذي يتزعمه بن لادن . وإن النظام السابق لديه الخبرة لمساعدة خاطفي الطائرات، التي شنوا هجمات ايلول، وهذا ما المح به الرئيس الامريكي جورج بوش في ايلول 2002 . وإن النظام العراقي لم يدن هجمات ايلول، كما فعلت مختلف الأنظمة العربية، إذ عُدَّ العراق انموذجاً سيئاً لابد من افشاله لردع الآخرين من مجرد محاولة تقليده في المستقبل . وعلى الرغم من إن الإدارة الأمريكية حاولت اثبات العلاقة بين العراق وهجمات ايلول، أو تنظيم القاعدة، بيد إنها لم تفلح في اثبات تلك العلاقة .

لذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في مسوغ انهاء النظام القمعي العراقي السابق . على حد قولها . واستبداله بنظام ديمقراطي وجعل العراق إنموذجاً يحتذى به في المنطقة خير حجة اكتسبت مزيداً من الأهمية، وأفضل نهج يعتمد على أسس نشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان والاقليات، والتذرع بإن تلك المسائل أضحت تحتل مكانة الصدارة في الاستراتيجية الأمريكية .. وذلك ما حدا بالرئيس جورج بوش إلى استغلال تلك الذريعة لإسباغ الشرعية على مخططاته، مشيراً إلى "إن الهجوم ذا الطابع الإنساني هو الدافع المحرك لاحتلال العراق"[15]. ومن أجل تحريره وبناء نظام ديمقراطي رائد في المنطقة كما تدعي الإدارة الأمريكية .. رغم إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وما زالت تدعم الكثير من الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، وذلك ما يثبت بطلان ذريعتها تلك[16].

ومن نافلة القول، إن الاحتلال الأمريكي للعراق لم يأت دون سبب، بل إن هناك جملة مصالح أمريكية وراء الاحتلال ، ويعود معظمها إلى مرحلة سابقة، إلا إنها بمرور الزمن تعددت وتبلورت وترسخت مع الاحتلال وبعده .. ومنها الأهداف الاقتصادية، حيث غدت الأهداف والمصالح الاقتصادية لاحتلال العراق حاضره بقوة في الإستراتيجية الأمريكية . ومن أهم تلك المصالح وأبرزها هي النفط[17]. وهو ما عبّر عنه صراحة (لورانس ليندساي) المستشار الاقتصادي السابق للرئيس الأمريكي

---

[12] نقلاً عن : جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي، الاعتراف الأخير، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص264 .

[13] هانز بليكس، نزع سلاح العراق : الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة داليا حمدان (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص119 .

[14] نقلاً عن : باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990 . 2005 : دراسة توثيقية تحليلية، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص417 . 418 .

[15] أنظر : مروان سالم علي، مكانة الإقليمية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة (العراق انموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين 2010، ص175 .

[16] كولن مويرز، الإمبرياليون الجدد، إيديولوجيات الإمبراطورية، ط1، ترجمة معين الامام (الرياض : العبيكان للنشر، 2008)، ص40 . انظر أيضاً بهذا الصدد: أحمد فاروق عبد العظيم، النموذج الأمريكي للديمقراطية، قراءة في فلسفة الخطاب، (مجلة) السياسة الدولية، العدد 153 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تموز 2003)، ص151 .

[17] حسن البزاز (محرراً)، الخيارات الأمريكية المقبلة في العراق، ط1 (عمان : دار المأمون للنشر والتوزيع، 2009)، ص120 . للتفاصيل عن هذا الموضوع أنظر : د.خليل حسين، الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق وخلفيات الاتفاقية الأمنية، ضمن بحوث كتاب : مجموعة من الاساتذة والباحثين، نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأمريكية . العراقية / ندوة بيروت : مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية . العراقية المنعقدة في بيروت 23 . 24 / 5 / 2009، الصادر عن مركز العراق للدراسات / سلسلة كتب، (بغداد : مكتبة الملاك، 2009)، ص ص87 . 91 .

جورج بوش بقوله: "إن النفط هو الهدف الرئيس للمساعي الأمريكية بشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق، وإن الآثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الاستراتيجية في حال نجاح الحرب"[18].

لهذا فقد جاءت الحرب على العراق، للسيطرة على نفطه بحكم أن تلك السيطرة تحقق للاستراتيجية الأمريكية الشاملة السيطرة على نفط المنطقة ثم نفوط العالم، وفرض تلك الاستراتيجية[19]. فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية إن من يمسك بنفط العراق يمسك بنفوط المنطقة العربية، وتغيير موازين القوى الاقتصادية فيها، وبالتالي الامساك بقدرات القرن كله[20]. وهذا ما دفع (وولفوتيز) للقول: "إن الولايات المتحدة ليس لديها أي خيار في العراق غير الاحتلال، لأنه بلد يطفو على بحيرة من النفط، وإذا استولت عليه فإنها ستعمل على تعزيز قوتها الاقتصادية"[21]. كما إن من ضمن الأهداف الاقتصادية البارزة لاحتلال العراق أيضاً هو دمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الأمريكي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

ومن الأهداف الأمريكية الآخرى لاحتلال العراق، هو تعزيز وضمانة الأمن الإسرائيلي. فعلى الرغم من إن العراق لم يكن يمثلاً تهديداً حقيقياً لإسرائيل سيما بعد انشغاله بالحرب العراقية . الإيرانية للمدة 1980–1988 وخضوعه من ثم لقرارات مجلس الأمن منذ عام 1990 نتيجة لدخول القوات العراقية إلى الكويت واحتلالها، إلاّ إن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ظل ينظر إلى العراق، بوصفه بلداً معادياً بحكم مواقفه المناوئة لإسرائيل[22]. وهذا ما دفع إسرائيل مراراً وتكراراً إلى تحريض الولايات المتحدة على تغيير النظام السياسي في العراق بنظام صديق[23].

ولاشك إن ضمان أمن إسرائيل وتفوقها كان هو الدافع الأساس وراء احتلال العراق .. وهذا ما أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي (ديك تشيني) بقوله "إن إعادة تنظيم الشرق الأوسط سيحقق أمن إسرائيل بالدرجة الأولى .. وإن الهجوم على العراق هو أولاً وأخيراً من أجل إسرائيل"[24].

هذا، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أيضاً، إن غزو العراق واحتلاله، أضحى لا يخص العراق وحده كدولة، فأهداف الاستراتيجية الأمريكية من ذلك الاحتلال، هو تحقيق التمدد الامبراطوري الأمريكي ووضع قاعدة للقفز عبر العراق منها في كل الاتجاهات، في سوريا وإيران واليمن ولبنان والخليج ومصر وتونس والمغرب وليبيا .. ذلك التغيير الذي سيكون درساً مستقبلياً لدول المنطقة، وفرض رؤى وتوازنات جديدة عبر بوابة العراق[25].

وعليه يمكن القول، إن الاحتلال الأمريكي هو جزء من إستراتيجية أمريكية شاملة، لإعادة صياغة وترتيب اوضاع الشرق الأوسط جغرافياً وإستراتيجياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً .. بما يخدم المصلحة الأمريكية والقائمة على محاولة تحقيق هيمنة أمريكية شاملة على العالم وإدامتها لأطول مدة ممكنة .

---

[18] نقلاً عن : مروان سالم علي، المصدر السابق، ص176 .

[19] خير الدين حسيب، الحرب الأمريكية على العراق إلى أين ؟ (مجلة) المستقبل العربي، العدد 291، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2003)، ص ص6 . 8 .

[20] سمير صارم، الابعاد النفطية في الحرب الأميركية على العراق، (دمشق : دار الفكر، 2003)، ص155 وما بعدها .

[21] نقلاً عن : طارق علي، بوش في بابل : إعادة استعمار العراق، ترجمة فاضل نعمة (القاهرة : سطور للمنشورات، 2003)، ص200 .

[22] خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص108 وما بعدها .

[23] أحمد كمال شعره، العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج (القاهرة : مكتبة مدبولي، بلا)، ص ص72 . 76 .

[24] نقلاً عن : أريك لوران، عالم بوش السري، ترجمة سوزان فازان (بيروت : دار الخيال للطباعة والنشر، 2003)، ص202 .

[25] محمد مورو، ما بعد الهزيمة الأمريكية في العراق، ط1 (المنصورة : مكتبة الايمان، 2006)، ص7 . أنظر أيضاً : مروان سالم علي، المصدر السابق، ص ص179 . 180. أنظر أيضاً بهذا المعنى : ادوارد سعيد، إسرائيل . العراق . الولايات المتحدة، ط1 (بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2004) ص266 .

ولاشك، إن كل هذه العوامل الآنفة الذكر متفاعلة وغيرها، هي التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها بريطانيا، إلى احتلال العراق مستفيدة من:

1. مكانتها في النظام السياسي الدولي، وقدرتها على التأثير في تفاعلاته بحكم قواها وقدرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية.
2. توظيفها لمجلس الأمن لخدمة أهداف سياستها الخارجية، انطلاقاً من تلك القوى والقدرات وتفردها بالنظام السياسي الدولي.
3. استغلالها للاخطاء التي وقعت بها السياسة الخارجية العراقية .
4. استثمارها لاحداث 11 / أيلول / 2001 فيما بعد، للابقاء واستمرار التعامل مع العراق وفقاً لاحكام الفصل السابع.

والجدير بالذكر، إن لمجلس الأمن قرارات متعددة بهذا الشأن منذ احتلال العراق في 9 نيسان 2003 وليومنا هذا، أقر مجلس الأمن في القرار 1483 بتاريخ 24 مايس 2003 بإن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دولتين قائمتين بالاحتلال، وبذلك فإن عليهما التزامات ومسؤوليات بموجب القانون الدولي، إلاّ إن هذا الوضع لم يستمر .. ففي 8 حزيران عام 2004 أصدر مجلس الأمن القرار 1546، الذي انهى بموجبه الاحتلال وعَدّ القوات المحتلة قوات متعددة الجنسية، الهدف من بقائها هو الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق ومطاردة الإرهاب .

وكان ذلك القرار بناء على طلب توجهت به الحكومة العراقية برئاسة السيد أياد علاوي آنذاك إلى مجلس الأمن، وقد توالت تمديد وجود القوات المتعددة الجنسية من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، حيث جرت العادة على تمديدها لمدة سنة وكان أخرها طلب الحكومة العراقية برئاسة السيد نوري المالكي والذي انتهت في 31 كانون الأول عام 2008 .

وقد أعطت قرارات مجلس الأمن تلك الشرعية للوجود العسكري الأجنبي في العراق .. كل ذلك تحت غطاء البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز باختصار . لمجلس الأمن اتخاذ أي شكل من أشكال القوة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين[26].

المسألة المهمة . وقتئذ . هي إن شرعية وجود القوات الأمريكية في العراق تنتهي مع نهاية عام 2008، وبذلك فإن بقاء الولايات المتحدة كان لابد أن يتم بأحد الطريقين، أما أن تتقدم الحكومة العراقية بطلب تمديد آخر إلى مجلس الأمن، أو أن تقوم الحكومة الأمريكية بإبرام اتفاقية مع الحكومة العراقية تنظم فيه وجود قواتها على الأراضي العراقية، وبهذه الحالة يتم خروج العراق من وصايا الفصل السابع الذي فرضه مجلس الأمن .

وكان الدافع والمصلحة العراقية تتطلب خروج العراق من الفصل السابع، وإن يكون دولة حرة مستقلة لا يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وخروجه منه يُعد بمثابة رسالة إلى دول العالم للتعامل بثقة مع العراق وعلى جميع المستويات . كما إن خروج العراق من الفصل السابع تُعد ضرورة تتطلبها المصلحة الأمريكية– وقتئذ– لأن الولايات المتخدة كانت تريد إنهاء وصاية مجلس الأمن والأمم المتحدة على العراق، أي إن الولايات المتحدة استنفذت اغراضها من تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فليس من مصلحتها بقاء العراق تحت إشراف الأمم المتحدة، ودعواتها المتكررة بإنهاء الوجود الأجنبي على أرض العراق .. ونقل حالة العراق إلى خانة الاتفاقية الثنائية وعدم خضوعها إلى أية متابعة من الأمم المتحدة، فقرارات مجلس الأمن أصبحت . كما يبدو . عقبة تحول دون امتداد المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة ويتعين إزالتها .. سيما إذا أدركنا إن الاحتلال جاء ليجسد أداة تغيير أمريكية لتحّول العراق إلى ما يشبه رأس الرمح في تغيير معالم المنطقة برمتها، وهو ما نوه عنه

---

[26] **مقالة بعنوان، العراق والفصل السابع، الانترنيت .**

الرئيس الأمريكي جورج بوش في شباط عام 2003 قائلاً : "إن عراقاً محرراً بإمكانه أن يظهر الدور الذي تستطيع الحرية أن تلعبه في تغيير اقليم الشرق الأوسط بأهميته الإستراتيجية الكبيرة"[27].

وعلى هذا الأساس، وخلال المفاوضات حول عقد الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، رافق تلك الجولات من المفاوضات وما بعدها تهديدات من الجانب الأمريكي، فالرئيس الأمريكي جورج بوش أعلن "إن مشروع الاتفاقية غير قابل للتعديل، وإن على السلطات العراقية توقيعه"[28].

ومن جهته حذّر رئيس الأركان للقوات المشتركة، الأدميرال (مايكل مولن) العراق بقوله :"إن العراق سيخاطر بالتعرض لخسائر كبيرة ما لم يصادق على الاتفاقية الأمنية" وأعلن : "إن الوقت ينفذ، وإن العراقيين لا يدركون خطورة الوضع الآن"[29].

والسؤال الآن، كيف سيكون الشكل النهائي للاتفاقية طويلة الأمد، هل سيكون بديلاً أفضل للخروج من الفصل السابع بعد أن خرق العراق جزئياً بموجب القرارات 1956، 1957، 1958 الصادرة في 15 / 12 / 2010 عدا الحالة المتعلقة بالكويت ؟ أم أنه سوف يكرس الوجود الأمريكي والتبعية الاقتصادية والسياسية؟[30].

لا يمكن قراءة تداعيات ونتائج الاتفاق العراقي . الأمريكي على العراق والمنطقة، إلا من خلال التعرف على طبيعة الاتفاق والتوقف أمام النتائج المترتبة عليه عراقياً، وهل فعلاً سيؤدي هذا الاتفاق إلى جلاء القوات الأمريكية عن العراق جلاء تاماً، ونيل العراق استقلاله وسيادته من دون أي انتقاص/أم العكس سوف يحدث ؟ هذا ما سنتناوله في البحث الثاني.

المبحث الثاني : الاتفاقية الأمنية العراقية . الأمريكية وآثارها على السيادة العراقية

أولاً : في طبيعة الاتفاق ومخاطره :

ثمة ما يشبه الاجماع لدى الخبراء والمحللين وقوى عراقية عديدة، بإن الاتفاق الأمني العراقي . الأمريكي كرس الاحتلال ولم يشكل خطوة على طريق إنهائه، كما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، في حدود الأجل الزمني الذي نص عليه الاتفاق، وهذه الخلاصة تستند إلى إن الاتفاق الأمني العراقي . الأمريكي أخرج الوجود العسكري الأمريكي في العراق من دائرة اشراف مجلس الأمن ونقلها إلى السلطة العراقية غير كاملة السيادة، والتي لا زالت تعمل تحت أشراف الاحتلال . وجاء هذا التوجه من قبل الولايات المتحدة في ضوء التطور الذي طرأ على العلاقات الدولية . إذ من المعروف إن مأزق الولايات المتحدة السياسي والعسكري، وانفجار الأزمة الاقتصادية في النصف الثاني من عام 2008 وضعا الإدارة الأمريكية في موقف ضعيف، دفع بدول عديدة من الخروج من دائرة الخضوع للإملاءات الأمريكية، ومن بين هذه الدول روسيا والصين[31].

---

[27] نقلاً عن : أحمد يوسف أحمد، النتائج والتداعيات على الوطن العربي، في أحمد يوسف أحمد (وآخرون)، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص341 .

[28] نقلاً عن : د.محمد طي، مشاكل الاتفاقية العراقية . الأميركية، ضمن كتاب : نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأميركية . العراقية، ندوة بيروت، مركز العراق للدراسات (بغداد : مكتبة الملاك، 2009)، ص124 .

[29] المصدر نفسه، ص124.

[30] للتفاصيل عن هذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن المرقمة 1956، 1957، 1958 والمؤرخة في 15 / 12 / 2010 . أنظر : جريدة الصباح، العدد 2132، في 19 كانون الأول 2010 .

[31] حميدي العبد الله، الاتفاق الأمني العراقي . الأميركي وتداعياته على المنطقة، ضمن كتاب : مجموعة من الأساتذة والباحثين، نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأميركية . العراقية، ندوة بيروت : للمدة من 23 . 24 / 5 / 2009، مركز العراق للدراسات، (بغداد : مكتبة الملاك، 2009)، ص98 .

فروسيا التي بدأت مسيرة استعادة نفوذها في مجالها الحيوي في دول الاتحاد السوفيتي السابق، اصطدمت برغبة أمريكية وعزيمة بالسيطرة على هذه المنطقة . وكان واضحاً إن روسيا الاتحادية استأنفت خوض الصراع مع الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها قرب حدودها، وستحاول استغلال مأزق الولايات المتحدة وتقهقر مكانتها للدفاع عن مصالحها، وخوض صراعات ومساومات سيكون مجلس الأمن واحداً من ساحاتها . وفي هذا السياق لن يسهل على الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، إلاّ إذا حصلت روسيا على مقابل سواء داخل العراق ومنطقة الشرق الأوسط، أو في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وأوربا الشرقية .. سيما وإن روسيا الاتحادية، تحظى بتفهم من قبل الصين التي تدفعها مصالحها الاقتصادية، وخصوصاً تأمين الطاقة للعمل من أجل ولادة نظام دولي جديد، قائم على تعدد القطبيّة، سيما وإن الصين تخوض صراعاً مع الولايات المتحدة والدول الغربية على النفط في أفريقيا[32].

هذا التحول في العلاقات الدولية، هو الذي دفع الإدارة الأمريكية لنقل ملف القوات الأجنبية وخصوصاً الأمريكية التي تحتل العراق من مجلس الأمن، الذي كان الجهة المعنية بالتمديد للقوات الأمريكية منذ احتلال العراق عام 2003، إلى الحكومة العراقية عبر الاتفاقية الأمنية ..

ويصنف الاتفاق الأمني بأنه يعكس رغبة الإدارة الأمريكية في أن تكون الاتفاقية الأمنية سنداً لمشروعية وجودها في العراق، والخروج من مظلة مجلس الأمن وتمديداته، والاستئثار بالعراق وحدها، بعيداً عن أية إحتمالات لمضايقات دولية خاصة بعد النمو الروسي على الساحة الدولية، واحتمالية استخدامه لحق (الفيتو) عند طلب التمديدات المستقبلية كوسيلة لاثبات روسيا لفاعلية تأثيرها في ميزان القوى الدولية .

وهكذا، فأن الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، تخرج الاحتلال الأمريكي للعراق من ولاية الأمم المتحدة كلياً، وتكسب الاحتلال والعدوان على العراق عام 2003 صفة شرعية باعتبار إن الاتفاقية وافق عليها الطرفان، فأصبحت عقداً ملزماً لهما معاً لا شأن لأي جهة آخرى به .

كما إن تمرير الاتفاقية في إطار اتفاق وليس معاهدة، حسب ما يؤكد ذلك الكثير من الحقوقيين .. وإن هذه الخطوة لم تكن صدفة، ولا تعكس فقط رغبة الإدارة الأمريكية في تجنب طرح الاتفاقية على الكونجرس حيث الاغلبية الديمقراطية، التي كانت أميل إلى رفضها لأنها تريد سحب القوات من هناك لوقفه حال الاستنزاف، أو على الأقل لا تريد تكبيل نفسها باتفاقات قد تعيد خياراتها المستقبلية .. لذلك حاولت إدارة الرئيس جورج بوش، عبر استبدال المعاهدة باتفاق أمني تجنب احتمال المساءلة أو الطعن بالاتفاق في المستقبل[33].

وهكذا، فإن الاتفاقية الأمنية الموقعة بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية، حصرت مستقبل وجود القوات الأمريكية بين طرفين هما الحكومة العراقية والولايات المتحدة، وبات مستقبل وجود القوات الأمريكية في العراق رهن إرادة الطرفين وحدهما .

لكن هل سيتم الاتفاق نصاً وروحاً وتنسحب القوات الأمريكية إنسحاباً ناجزاً من العراق في نهاية عام 2011 ؟ أم أنه سيتم تمديد العمل بالاتفاق أو وضع اتفاق جديد يمدد بقاء القوات الأمريكية ؟

إن الوضع الأمني في العراق وبإشراف القوات الأمريكية سيشهد مداً وجزراً بصورة دائمة من الآن وحتى اقتراب موعد انتهاء الاتفاقية الأمنية، بما يسمح للولايات المتحدة تحقيق أهدافها وهو تمديد الاتفاق الأمني لما بعد عام 2011 . بمعنى أن الانسحاب الكامل، وتحقيق الاستقلال الناجز للعراق لن يتحقق على الاطلاق بنهاية عام 2011، وادعاءات الحكومة العراقية

---

[32] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[33] المصدر نفسه، ص ص98 . 100 .

لجهة تشديدها على جلاء القوات الأمريكية بعد انتهاء أجل الاتفاقية الأمنية لا يمكن أخذها على محمل الجد، فالخلل في العلاقة بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة واضح ولا لبس فيه، فضلاً عن ان القوات المسلحة العراقية لن تستكمل جاهزيتها، إلاّ بعد سنوات طويلة ربما تقترب من عام 2020 حسب تصريح رئيس اركان الجيش العراقي الفريق الركن بابكر زيباري .

ثانياً : آثار الاتفاقية على السيادة العراقية :

لقد واجهت الاتفاقية الأمنية الكثير من الانتقادات والتشكيك في قدرتها، على تحقيق الأهداف العراقية في السيادة والأمن والحرية وإستعادة الحقوق الوطنية كلها، التي ينتهكه الاحتلال الأمريكي يومياً . وكانت الحكومة العراقية ترد على من يوجه اليها اللوم في هذا الشأن بقولها، إنها تفعل ما تراه مناسباً وما تقدر عليه لإستعادة العراق موقعه الدولي بعيداً عن عقوبات الأمم المتحدة وفصلها السابع .

السؤال الآن، ما هو تأثير الاتفاقية على سيادة العراق وأمنه ؟

الأصل في السيادة هو امتلاك السلطة على الذات من غير أن يكون هناك سلطة تعلوها .. وهذه الخصيصة التي تتميز بها (السلطة) تجعل منها "سلطة آمرة عليا" تنفرد بممارسة جملة من الاختصاصات تتجسد في "قدرتها على فرض إرادتها على غيرها من الهيئات والأفراد بأعمال من جانبها وحدها تكون نافذة من تلقاء نفسها" ودون اشراط قبول الأفراد بها، فالأصل بالسلطة ذات السيادة أن تكون لها إرادة تعلو على إرادة الأفراد والهيئات الآخرى ضمن حدود إقليمها، فسلطة الدولة ذات السيادة هي "سلطة عليا لا يسمو عليها شيء ولا تخضع لأحد، ولكن تسمو على الجميع وتفرض نفسها على الجميع"[34]. بمعنى إن سيادة الدولة لا تعني قيام نظام سياسي معين بذاته ديمقراطي، أو استبدادي أو سواه، بل تعني وجود الهيئة المحلية الوطنية التي تحتكر السلطة، وتمارسها على الشعب كله بمفردها، وتكون هي السلطة الوحيدة، التي تضع النظام الوحيد التي يخضع له الجميع دون استثناء، وتنفذ هذا النظام بشتى فروعه القانونية على افراد الشعب .

إن من أهم مظاهر سيادة الدول، تتمثل كما هو متعارف عليه، في وجود السلطة الواحدة التي تمارس هذه السيادة بأسم الشعب (صاحب السيادة)، خاصة في حالات الدفاع والأمن والمال والعلاقات الخارجية، وامتلاك الثروات وإدارتها .. إنها السلطة التي[35]:

1. تستأثر بالأمن والدفاع، وتقوم باعبائهما بواسطة القوى الأمنية والعسكرية التي تأتمر بأمرها، دون شريك بشكل يمكنها من السيطرة منفردة على كل الحيز الجغرافي الواقع ضمن حدودها المعترف بها لها .
2. تفرض وحدة النظام المالي والعملة الوطنية الواحدة، وتمنع أي سلطة، أو جهة أياً كانت على فرض أو استعمال عملتها، أو التملص من مقتضيات النظام المالي للدولة .
3. تنظيم القضاء الواحد الذي يخضع لحكمه الجميع ويصدر احكامه بأسم صاحب السيادة (الشعب) .
4. تدير مرافقها العامة كلها، وتستأثر بامتلاك وباستعمال ثرواتها الطبيعية .

---

[34] أنظر : د.ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول . النظرية العامة للنظم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربية، 1964) ص36 . 38 .

[35] للتفاصيل أنظر : العميد الركن الدكتور أمين محمد حطيط، الاتفاقية الأمنية العراقية . الأميركية وآثارها على السيادة والأمن العراقي والإقليمي، ضمن كتاب : أيضاً : د.طعيمة الجرف، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة، 1964) ص137 . نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأميركية . العراقية، المصدر السابق، ص14 وما بعدها .

5. تعتمد منظومة قانونية واحدة، تخضع الجميع لها (وحدة النظام والقانون) .
6. توجد السلطة التنفيذية التي عليها تنفيذ القانون على كل مَنْ حل بأرضها من اتباعها (المواطنين)، أو من الاجانب من غير شريك أو مانع .

في ضوء هذه المفاهيم، هل حفظت الاتفاقية الأمنية العراقية / الأمريكية لسحب القوات الأجنبية في العراق السيادة العراقية ؟

بمراجعة نصوص الاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة، نجد بوضوح إن الولايات المتحدة ستبقى في العراق تشكل سلطة تعلو السلطة العراقية في المسائل الأساسية الكبرى .. أما السلطة العراقية فلن يكون لها الأولوية الحقيقية الشاملة التامة كما تفترض مفاهيم السيادة على كامل اقليمها، وعلى الموجودين منه وبخاصة على القوات المسلحة الأمريكية والمجموعات المدنية الملحقة بهذه القوات .. ولا يكون بمقدور السلطة العراقية أن تمنع الأمريكيين من القيام بما يتجاوز حدود السيادة العراقية[36].

وبوضوح نقول، إن الاتفاقية لم تحفظ للعراق سيادته، لأن السيادة التي تمارسها السلطة الوطنية تواجه نوعان من الانتهاكات :

وجود القرار أو السلطة الأعلى، والثاني التنازع والازدواجية، فإذا كانت الدولة السيدة هي الدولة التي تقيم سلطتها من ابنائها وتفرض قانونها على كل من وجد على أرضها، وتمنع أي كان من دخول إقليمها أو استثمار ثرواتها، أو إقامة نظامه الخاص في هذا الأقليم، ويكون كل من وجد فيها خاضع لقضائها .. فأين كل هذا مما هو قائم في العراق اليوم مع هذه الاتفاقية ؟

في ضوء ذلك، نرى إن الاتفاقية أقامت واقعاً شرعت فيه للأمريكي على الأرض العراقية الوجود والنفوذ والعمل خارج القانون العراقي .. وبالتالي فإن هذا الوضع يقود إلى القول إن السلطة الأمريكية هي صاحبة السلطة العليا في العراق .. وهي التي ستبقى ممارسة لهذه السيادة، على وطن يصدق القول فيه أنه سيبقى محتلاً في ضوء الاتفاقية .

الخلاصة إن الاتفاقية :

1. تعطي دفعاً "شرعياً" جديداً، وإن العراق واقع لا محالة تحت الاحتلال وارادته مقيدة .. ولم يقتصر الأمر على المدة الماضية، بل تجاوزها إلى المستقبل .
2. تعطي الاتفاقية للولايات المتحدة حق التدخل مستقبلاً في العراق بحجة الدفاع عنه، والذي يمكن أن يتحول بكل سهولة إلى دفاع عن مطامع الولايات المتحدة في المنطقة العربية، العائمة على خزان هائل من النفط بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام .

وبالرغم من كل ذلك، وبالرغم مما تنطوي عليه الاتفاقية من سلبيات، فالعراق بحاجة إلى علاقات متينة مع دول العالم المؤثرة للنهوض بواقعه المتردي، فالاتفاقية قد تم تمريرها لكن ينبغي العمل على تعظيم المكاسب والفرص والحد قدر الامكان من الآثار السلبية المترتبة عليها من خلال :

1. تشكيل لجان متعددة متخصصة من أجل القيام بمراجعة دورية لجميع بنود الاتفاقية، وما يترتب على تنفيذ فقرتها ومن ثم إجراء عملية إعادة تقييم شاملة لبنود الاتفاقية في ضوء التنفيذ العملي لها، أي اخضاعها للمراجعة المستمرة.

---

[36] أنظر : المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق، (بغداد : مطبعة بابل، 2008)، من المادة (5)، المادة (11)، المادة (12)، المادة (14)، المادة (16) وما بعدها، ص ص5 . 12 .

2. عند انتهاء المدة المحددة للاتفاقية، وهي ثلاث سنوات تنتهي مع نهاية عام 2011، ينبغي عند طرح موضوع تجديدها إذا تطلب الأمر، تعديل بعض الفقرات بما يخدم مصلحة العراق وسيادته على الشعب العراقي من خلال الاستفتاء .
3. العمل بجدية على انهاء الوجود الأمريكي بشكل كامل–قدر الإمكان–والتحرر من التبعية الأمنية للولايات المتحدة.
4. بناء علاقات عراقية . أمريكية قائمة على أساس المصالح المشتركة والتكافؤ في العلاقة على وفق احكام القانون الدولي ومبادئ الامم المتحدة .

الخاتمة

نخلص من هذا البحث، أنه منذ العام 1990 وبخاصة بعد دخول القوات العراقية للكويت في 2 آب من العام المذكور، كثر استخدام الفصل السابع في القرارات الخاصة بالعراق والتي زادت على (60) قراراً واستمرت حتى بعد استعادة الكويت سيادتها واستقلالها، وقد وضعت هذه القرارات تحت طائلة البند السابع المسخر لخدمة الأهداف الأمريكية، فكان العراق تحت الوصايا الأمريكية بمظلة الأمم المتحدة .. حتى جاءت القوات الأجنبية التي احتلت العراق في نيسان 2003 واعترفت وفق القرار الأممي 1483 بإنها قوات احتلال غازية، ثم عدلت إلى مفهوم جديد للتغطية على وجودها غير الشرعي في العراق، فاطلقت تسمية القوات متعددة الجنسيات على القوات الأجنبية في العراق بموجب القرار 1546 .

وعليه، فإن التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق قد حقق لها ما خططت له، ليكون لها موقع قدم في العراق ذي الموقع الإستراتيجي والنفطي .. ومن ثم كان عليها مؤخراً أن تنفرد بمقدرات الدولة بعيداً عن الحلفاء الذين أضفوا عليها الشرعية المزعومة، فكان عليها أن تعقد اتفاقية مع الحكومة العراقية .

إن من أهم القضايا المطروحة في الاتفاقية الأمنية الجديدة هو تحويل وجود الاحتلال الأمريكي والأجنبي إلى وجود قانوني مشروع تحت ستار اتفاقيات الصداقة والتعاون، وبمعنى أوضح إن وجود القوات الأجنبية في العراق سيكون استناداً إلى اتفاق ثنائي بين بلدين مستقلين يتمتعان (بالسيادة)، في حين اعترفت السلطة العراقية بموجب هذه الاتفاقية بوجود سلطة أجنبية تنازعها السيادة على أرض العراق عبر تجاهل ضمني أو واقعي لها واعتماد قوانين غير عراقية، لتنظم سلوكها واعطائها صلاحية في البلاد لا تكون بحسب مفاهيم السيادة والاستقلال والتي يجب أن تكون ألاّ للسلطة الوطنية، وإننا نرى إن العراق سيحتضن في ظل هذه الاتفاقية سلطتين معترف بها الأولى هي السلطة الأمريكية القادرة على فعل ما تريد، والثانية هي السلطة العراقية المقيدة بسلوكيات الأولى وقراراتها، فتكون السيادة العراقية غير متحققة في ظل هذه الاتفاقية.

وعليه يمكن القول، إن الاتفاقية أقامت واقعاً شرعت فيه للأمريكي على الأرض العراقية الوجود والنفوذ والعمل خارج القانون العراقي، إنها سلطة أمريكية فعلية قائمة على الأرض العراقية، بمعنى آخر إن العراق رغب أن يستعيد سيادته ويحقق أمنه ويحرر أرضه من الاحتلال الأمريكي فوقعّ مع الولايات المتحدة هذه الاتفاقية، وإذا به بعد الاتفاقية يجد نفسه قد شرع الاحتلال، ولم يستعد من السيادة إلاّ وهماً ومن الأمن إلاّ حلماً، ونأمل أن يتحقق الحلم بإعادة النظر في الإتفاقية بما يحقق المصلحة الوطنية العراقية.